مجلة كلية الدراسات العليا

Journal of Graduate Studies College

مجلة علمية دورية محكمة

تصدر عن كلية الدراسات العليا – جامعة الزيتونة – ليبيا

العدد الثالث يونيو 2021

Web : www.azu.edu.ly

Email : JGSX@azu.edu,ly

ISSN 2707 – 6423

رقم الإيداع القانوني 2021/436

دار الكتب الوطنية بنغازي

Azzaytuna University

العدد الثالث – يونيو- 2021

THIRD ISSUE JUNE 2021

مجلة كلية الدراسات العليا

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د. المختار محمد سالم أحمد

مدير التحرير

د. صالح سالم غنائم

أعضاء هيئة التحرير

د. إبراهيم محمد عبدالله

د. عبدالسلام محمد اعبيد

د. محمد البشير غيث

كلمة هيئة التحرير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بتوفيق من الله ، وجهد هيئة التحرير، نصل إلى إصدار العدد الثالث، ونحن على ثقة من أن أهداف المجلة تتحقق بخطوات ثابتة ، وصولاً إلى مبتغى أسرة التحرير، في أن تكون بين مصاف المجلات العلمية المرموقة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال رصانة بحوثكم وجدتها وتميزها ، والأخذ بالضوابط العلمية.

وفي الختام ندعو القراء من الباحثين وذوى الخبرة إسداء النصح والنقد البناء، شاكرين لهم ذلك.

هيئة التحرير

رؤية المجلة :

1- نشر الأعمال البحثية المتميزة بالجدة والابتكار .

2- الوصول إلى مكانة مرموقة بين المجلات العلمية.

3- نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع .

رسالة المجلة :

تحمل المجلة على عاتقها الرقي بمستوى البحث العلمي في ليبيا عامة وجامعة الزيتونة خاصة ،ونشر أعمال علمية تتماز بالجدة والتميز والابتكار .

أهداف المجلة :

1- نشر ثقافة البحث العلمي والإسهام في رقي المجتمع الليبي .

2- توجيه الباحثين إلى الاهتمام بقضايا المجتمع وربط الصلات بين المؤسسات العلمية والمجتمع.

3- محاربة الظواهر التي تمس المجتمع ،والإسهام في تقديم الحلول للمشكلات التي تعيق من حركة التقدم في بلادنا .

4- فتح نافذة للباحثين لنشر بحوثهم وابتكاراتهم ،وعقد الصلات بين كلية الدراسات العليا ونظيراتها في الجامعات العربية والعالمية الأخرى .

ضوابط وشروط النشر:

اولاً– البند الاجرائي:

- تكون المجلة محكمة نصف سنوية تختص بنشر كافة الأبحاث الأكاديمية خلال شهري يونيو وديسمبر.

ثانياً– ضوابط النشر:

1- تكتب البحوث العربية بخط Arabic simplified على أن يكون حجم الخط في العناوين الرئيسية (13) والعناوين الفرعية (B. 13) والمتن (13) .

2– تكون الهوامش وفقاً للآتي :

هوامش البحوث باللغة العربية 3.1 على اليمين 2.25 على اليسار ،1.75 فوق ،2.5 في الأسفل .

هوامش البحوث باللغة الإنجليزية (3.1)على اليسار (2.25)على اليمين،(1.75) فوق، (2.5) في الأسفل هوامش البحث وقائمة المراجع تكتب في البحوث العربية وفقاً لدليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وفي البحوث الإنجليزية وفقاً لنظام(M L A) .

3– يفضل ألا تقل صفحات البحث عن 15 صفحة ولا تزيد عن 25 صفحة بما فيها الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .

4– المسافة بين الأسطر 1.15.

5– يتضمن البحث تقديم ملخص مع كتابة الكلمات المفتاحية .وأن يلتزم بذكر ما توصل إليه من نتائج.

6– تقدم البحوث على قرص مضغوط C.D RW محررة باستخدام برنامج (Word 2010) بالإضافة إلى نسخة ورقية.

7– ألا يكون قد سبق نشر البحث أو تقديمه.

8– لا يجوز قبول البحث مرة أخرى في حالة رفضه، ولا تُلزم المجلة بتقديم مبررات الرفض .

ثالثاً – الرسوم المالية :

يلتزم الباحث بدفع رسوم مقابل التقييم والاخراج والنشر وقدرها (60 . د) وهى موزعة على النحو التالي : 1– المقيم اللغوي 20 ديناراً. 2– المقيم العلمي 20 ديناراً. 3– مخرج المجلة 20 ديناراً ، وفي حالة عدم قبول البحث فإن الرسوم المالية غير قابلة للترجيع.

رابعاً – ضوابط مجتمعية :

- المحافظة على النسيج الاجتماعي درءاً لكل ما يثير الفتنة أو الثأر أو التحريض بين المدن و القبائل.
- عدم إثارة ونشر الإشاعات والأكاذيب المضللة التي من شأنها خلق البلبلة والفوضى في ليبيا.
- عدم التعرض لكل ما يمس أمن المواطن ووحدة الوطن والأمن القومي والتشكيك في السلطات الحكومية المعترف بها دولياً.
- عدم المساس بالذات الإلهية، والرسول الكريم، والصحابة ، وتحريف القرآن الكريم.
- عدم نشر كل ما يخدش الحياء، والأخلاق، والآداب العامة وبثه.

أسرة التحرير

فهرس العدد

العنوان	رقم الصفحة
الفهرس	6
التناوب الدلالي بين المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان (نماذج مختارة من القرآن الكريم والحديث الشريف)..... د . فوزي حسين الراشدي – كلية الآداب – قاعات القره بوللي– جامعة المرقب	7
موقف الرضي من الآراء البصرية والكوفية من خلال شرحه على الكافية الموسوم بشرح الرضي..... د. عبدالعظيم على محمد الواعر– قسم اللغة العربية– كلية اللغات والترجمة– جامعة الزيتونة	23
الكتابة النسوية والجسد في الرواية النسائية الليبية ..... د. فتحية محمد صقر–قسم اللغة العربية– كلية التربية– جامعة الزيتونة	50
الاتصال اللغوي باستخدام الجملة الندائية الخطابية (دراسة نحوية في النصف الأول من القرآن الكريم)..... د. نجمة خليفة ميلاد عطية – كلية اللغات– جامعة الزيتونة	64
العنف الأسري ضد الأطفال (مظاهره . أسبابه . علاجه)..... د. أبو بكر ساسي عبد القادر– كلية التربية– جامعة الزيتونة	103
كتابة المذكرات الميدانية في البحث الانثروبولوجى..... د. جمعة عمر فرج– قسم علم الاجتماع – كلية الدراسات العليا – جامعة الزيتونة	119
بعض المشكلات التي تواجه المرضى في الحصول على الرعاية الطبية بالمستشفيات الليبية (دراسة ميدانية على عينة من المرضى بأقسام مركز طرابلس الطبي)..... د. عبدالله محمد عبدالله اشحيمة– كلية التربية– جامعة الزيتونة	130
التنمية المستدامة في ليبيا (الواقع....التحديات)..... د. حميدة عبد السلام أحمد العباسي – كلية الآداب– جامعة طرابلس	160
صعوبات التعلم " العوامل المسببة لها وأساليب واستراتجيات علاجها ..... د. سالم إبراهيم محمد– قسم التربية وعلم النفس– كلية الآداب– جامعة الزيتونة	183

التنمية المستدامة في ليبيا (الواقع....التحديات)

د. حميدة عبد السلام أحمد العباسي *

الملخص:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية التنمية المستدامة وواقعها وسُبل تحقيقها ومعوقاتها، وسعت العديد من الدول إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، وسخرّت لذلك كافة الإمكانيات ورسمت الاستراتيجيات المتباينة، ووضعت الخطط لتحسين حياة الأفراد وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة وغيرها من المرام.

وليبيا بوصفها إحدى الدول النامية، فقد سعت إلى إحداث تنمية في كل الجوانب، واتخذت نهج التنمية المستدامة من أجل رفاه الليبيين، واستدامة الموارد للأجيال القادمة، إلا أن هذه الخطوات قد تعثرت لبروز عدة عوائق وتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية ينبغي تجاوزها لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد جاءت هذه الدراسة التي تعتمد المنهج الوصفي التحليلي لتبين واقع التنمية المستدامة في ليبيا، وأهم التحديات التي تواجه تحقيقها، وصولاً إلى توصيات من شأنها مواجهة تلك التحديات ودعم التنمية المستدامة.

المقـدمـة:

أضحى موضوع التنمية المستدامة، واستراتيجيات تطبيقها من المواضيع الحيوية والهامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت الحالي، وعلى المستوى الدولي، حيث باتت تستحوذ على اهتمام متزايد من مختلف الدول والهيئات الدولية، والمنظمات الاقتصادية، ومراكز البحوث والدراسات المختلفة، وعقدت من أجلها المؤتمرات والقمم العالمية، لدورها الفعال في تحقيق العدالة، وحماية البيئة، والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق كل الأجيال، ولكونها عملية يتم بمقتضاها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء.

وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنمية المستدامة وسُبل تحقيقها، وحرصت مختلف الدول على تسخير الإمكانيات ورسم الخطط والاستراتيجيات لتحسين حياة الأفراد وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهم، وتحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وضمان حقوقهم في الثروات.

* أستاذ مشارك قسم علم الاجتماع– كلية الاداب– جامعة طرابلس

وسعت ليبيا بوصفها إحدى الدول النامية إلى إحداث تنمية شاملة في كل الجوانب، وتطبيق أبعاد التنمية المستدامة قدر الإمكان، حيث تم توظيف مردودات النفط لاعتماد استراتيجيات تنموية ووضع خطط تنموية، بغية إحداث نقلة نوعية في حياة الليبيين، وتوفير فرص عمل مجزية، ورفع المستوى المعيشي لهم، إلا أن هذه الخطوات تعثرت لبروز عوائق وتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية، جعلت الطريق طويلاً أمام تحقيق تلك الالتزامات، بل مرهوناً بالقدرة على مواجهتها.

وجاءت هذه الدراسة محاولة لبيان واقع التنمية المستدامة في ليبيا، وأهم التحديات التي تواجه تحقيقها، وبيان سبل مواجهة هذه التحديات.

وتتضمن الدراسة المحاور الآتية:

- مدلول التنمية المستدامة.
- واقع التنمية المستدامة في ليبيا.
- التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.
- آليات دعم التنمية المستدامة في ليبيا.

- أهميــة الدراســة:

* تكمن أهمية الدراسة في تناولها لقضية هامة ألا وهي التنمية المستدامة والتي أصبحت أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحالي الذي يتسم بالتطور والتغير.

* تسهم في وضع رؤى واضحة عن عوائق تحقيق الاستدامة للتنمية في ليبيا، في ظل الظروف الراهنة، وعن آليات التصدي لتلك العوائق.

- أهـداف الدراســة:

تهـدف الدراسة إلــى ما يلـي:

- التعرف على واقع التنمية المستدامة في ليبيا.
- معرفة التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.
- وضع رؤية لدعم الدور التنموي وتحقيق الاستدامة والحد من التحديات التي تواجهها.

- تساؤلات الدراســـــة:

- م اواقع التنمية المستدامة في ليبيا ؟
- ما التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ؟
- ما آليات دعم التنمية المستدامة في ليبيا؟

- منهجيــة الدراســـة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل واقع التنمية المستدامة في ليبيا، والتحديات التي تعترض تحقيقها، حيث تم جمع بيانات كمية وكيفية عن بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا، في محاولة للإحاطة بكافة جوانب الدراسة، ووصولاً إلى تحقيق أهدافها.

- **مدلول التنمية المستدامة:**

بات مفهوم التنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة والأكثر شيوعاً في الفكر التنموي عموماً؛ لارتباطها بواقع ومستقبل الإنسان.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئة والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل(المهنا،488،2009-489).

ويعرفها البنك الدولي بأنها :(التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة– وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن)(عماري،2008، 5)،وتعرف كذلك بأنها : (قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر، دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب أكبر منها للغد، مع بدل أقصى جهد لعدم تلويت البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت به الأجيال السابقة)(جامعة الملك سعود،3،1427)،وهناك تعريف آخر مفاده بأنها :(إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصورة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول) (الحسن،2011،4).

وبناءً على ما ورد آنفاً فإن مضمون التنمية المستدامة يتضمن الآتي:

– استخدام الموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق إشباع حاجات الأفراد وضمان رفاهيتهم.

– الحفاظ على الموارد والإمكانيات المتاحة، وعدم إهدارها وترشيد استهلاكها، دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة.

–عملية مستمرة هدفها الإنسان وبيئته وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

- **نظرية التحديث كإطار موجه للدراسة:**

تزخر أدبيات الفكر التنموي بالعديد من النظريات المفسرة للعملية التنموية أو الداعمة لها، والتي تمثل إطارات تفسيرية لطبيعة التنمية وعناصرها، إذ نجحت هذه العملية التي تستهدف إحداث تغيرات بنائية وظيفية في المجتمع في استقطاب اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء، حيث قدموا تصوراتهم عن إصلاح المجتمع وتنميته.

وقد أثرت الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية على الفكر الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المفكرين أمثال سيمون وكونت وغيرهم، حيث اعتبر الأول أن التقدم الاجتماعي أساس حركة الإصلاح التي تهدف إلى تطور النظام الاجتماعي(النوري، الحسيني، 95، 1985).

ويمثل الاتجاه الوظيفي أحد أهم المنطلقات الفكرية، والذي يعتمد بصفة أساسية على فكرة النسق، باعتبار المجتمع نسقاً اجتماعياً يتألف من عدد من النظم التي يؤثر بعضها في بعض، ومن تم تناول إسهام كل نظام في المحافظة على تماسك المجتمع من أجل استمراره، ويرى أن هناك تأثيرات تبادلية بين كل الأنساق، وأن العمليات التي تتم داخل النسق تهدف إلى إشباع حاجات الأعضاء(تيماشيف، 1983، 336)، وعليه فإن برامج التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ستؤثر على مستوى معيشة الناس، وينجم عنها التنمية على كافة الأصعدة.

ويمكن القول بأن المقاربات الفكرية والمعرفية لمعظم تحليلات علماء الاجتماع تركزت حول تحديد مفهوم المجتمع الصناعي من ناحية، ونوعية المراحل التطورية للمجتمع الحديث من ناحية أخرى.

وتعد نظرية التحديث من أبرز تلك المنطلقات الفكرية، والتي تعتبر امتداداً طبيعياً للنظرية البنائية في صياغتها البارسونزية وتمثل دراسة البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الغربية نقطة البداية لهذه النظرية، وانطلقت بعد ذلك إلى دراسة الأبنية الاجتماعية والسياسية لمجتمعات العالم الثالث، ويرى التير أن البدايات النظرية في هذا المجال كانت للمفكر العربي ابن خلدون، والذي تمكن من صياغة نسق نظري على درجة عالية من التماسك(التير، 1992، 28).

تؤمن هذه النظرية بأن التنمية تمر عبر مسارات الرأسمالية، وأن على الراغبين في اللحاق بركب التنمية أن يسيروا في نفس الخط التطوري الذي سارت عليه الدول الغربية، كما يؤكد أن سبب تخلف المجتمعات هي مجموعة عوامل ثقافية ومجتمعية تعيقها عن اللحاق بالنظم الرأسمالية.

إضافة إلى أن التحديث يتم أساساً في ضوء اكتساب خصائص سلوكية سيكولوجية معينة، تلك الخصائص التي يكتسبها الأفراد من خلال القنوات التي يقدمها لهم المجتمع بقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدية إلى أسلوب حياة تتسم بالحداثة (حرب، 1987،91)،كما يربط أصحاب هذه النظرية بين التنمية والتصنيع والتحديث على أنها عمليات يصعب الفصل بينها، إذ إن التحديث حالة من التنمية، والتصنيع أحد أوجه التحديث.

ويعد ليرنر من أبرز علماء الاجتماع الذين اهتموا بقضية التحديث، والذي أشار إلى أن ظهور الصناعة في المجتمع الحديث قاد إلى التحضر، والذي بدوره أدى إلى انتشار التعليم الذي يشكل قوى دافعة للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية (الحوات، 1998، 233)، فالتعليم يعد متغيراً هاماً من المتغيرات التي تؤدي دوراً هاماً في تحديث الحياة وتغيير أساليب الحياة.

أما روستو فتعد مدرسته الأكثر شهرة والتي ظهرت في ستينيات القرن العشرين، حيث قدّم نظريته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على فكرة المراحل التاريخية لانتقال المجتمع من النمط التقليدي إلى الحديث، من خلال نموذج طوره، ويتمثل في مرحلة المجتمع التقليدي والتي تتميز بغلبة الطابع الزراعي، ومرحلة التهيؤ للانطلاق والتي تتميز بانتشار التعليم وتغير في بعض الاتجاهات لدى الأفراد، ثم مرحلة الانطلاق ، وتأتي بعد ذلك مرحلة النضج، حيث ينتج المجتمع أي شيء يرغب فيه، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها يرتفع متوسط دخل الفرد وتزداد الرفاهية(الدقس، 1996، 181).فالتكنولوجيا تسهم في تحقيق التنمية المنشودة، وتمكن الإنسان من السيطرة على قوانين الطبيعة، كما تؤدي دوراً مهماً في نشر الأفكار الجديدة داخل المجتمع من خلال الوسائل المتوفرة.

لقد عرف المجتمع الليبي جملة من التغيرات في أواخر القرن العشرين، وبالتحديد بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات هائلة، وتلك التغيرات جاءت كنتيجة حتمية لآثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المجتمع، ومن أبرز ما أحدثته تلك التحولات ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والذي أتاح الفرصة للانفتاح على العالم الخارجي، وانتشار التعليم بمختلف مستوياته، وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى التغير في الأدوار الاقتصـادية التي انعكست خصائصها على الجوانب الاجتماعية عامـة. كما تعرض نسق القيم إلى

عوامل التغير، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الاتجاهات وتعديل أخرى كتلك المتعلقة بالحرية ودور المرأة وغير ذلك من المسائل.

- **واقع التنمية المستدامة في ليبيا:**

كان الوضع الاقتصادي للبلاد في أوائل الخمسينيات سيئاً للغاية، حيث كانت الحكومة تعتمد في دخلها على المعونات الخارجية وبعض الإيرادات المحلية، والتي لم تتجاوز 12 مليون دينار ليبي عام 45-1955 ف، لذا فلم يكن تصور وضع مخططات واقعية للتنمية في ظل تلك الإمكانيات المتواضعة(التير، 1992، 274-275).

وقد بدأ التغير الموجه في ليبيا بعد اكتشاف النفط عام 1961 ف وتصديره بكميات هائلة، ما أحدث نقلة نوعية في هيكل الاقتصاد الليبي، حيث توفر للدولة قدراً كبيراً من المردودات المالية مكنها من استغلالها في عمليات التخطيط لإحداث التنمية، وتحديث البنية الأساسية، ونشر التعليم المجاني، وتوفيره لكل فئات المجتمع، وتوفير المؤسسات الصحية الحديثة، ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، والصناعة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتكثيف الجهود نحو الانتقال من مرحلة المجتمعات التقليدية إلى الحديثة وتحقيق الرفاهية.

- **التخطيط للتنمية في ليبيا:**

يعد التخطيط أسلوباً تنظيمياً يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف بأنه "عمليات تغير اجتماعي مقصود لنقل مجتمع من صورة إلى صورة أفضل مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت قادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء" (السكري، عرفان، 2020، 25)، ومصطلح التخطيط في حد ذاته يشمل مبدأ الاستدامة، ويقوم على نظرة استقرائية تراعي الوضع الحالي وتربطه بالمستقبلي ،ويكون في عدة مجالات كالتعليم والاقتصاد وغيرها.

وقد عرف الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط عدة محاولات لوضع ورسم استراتيجيات عامة للتنمية لتحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي، حيث شهدت السبعينيات والثمانينيات سيراً تنموياً تبلور من خلال الخطط الإنمائية، حيث وضعت أول خطة تنموية بعد تصدير النفط، تلك التي امتدت من عام 1963ف إلى عام 1968ف، وهدفت إلى استغلال الموارد والطاقات البشرية إلى أقصى درجة، وتحسين مستوى المعيشة لذوي

الدخل المحدود، والاهتمام بالزراعة والصناعة، حيث حققت نتائج عدة تمثلت في معدل نمو عالٍ في الناتج القومي بلغ(27.3 %)، ورأس مال ثابت حوالي (23.2%)(حمودة،2008،10).

تم جاءت الخطة الخماسية (1968– 1973 ف)، التي ساهم في إعدادها بعض الخبراء الدوليين، وكانت ترنو إلى تحقيق زيادة في مخصصات قطاع الصناعة، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الخدمات الاجتماعية، وخلق احتياطي من النفط لمواجهة الطوارئ، وتوالت الخطط التنموية بعد ذلك كالخطة الثلاثية (1973– 1975ف) والتي رصد لها (2.622.000.000) مليار دينار ليبي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية(شرننة، 1980،10)، وأنشئت عدة مشاريع لسد احتياجات الدولة من المنتجات المتنوعة، كما خصص جانب من إجمالي الميزانية لقطاع الصناعة وتم إقامة العديد من المصانع، ومحطات توليد الكهرباء.

ولم تهمل تلك الخطط قطاع النفط، والإسكان، والتعليم، والصحة، وتعبيد الطرق، حيث خصص (8.7 %) من إجمالي الميزانية للنهوض بمستوى السكن، وتوفير المسكن الملائم للمواطن، وخصص ما يعادل (13.9%) لتوسيع خدمات النقل والاتصال بين المناطق، وكان نصيب قطاع العمل والشؤون الاجتماعية (1.4%) من إجمالي مصروفات خطة النهوض بالقوى العاملة (صالح وآخرون، 1985، 139–140).

أما خطة التنمية الخماسية (1976– 1980 ف)، فقد بلغت قيمة مخصصاتها (7.170%) مليار دينار ليبي، للنهوض بالاقتصاد القومي، وخصص ما نسبته (17.1%)، لقطاع الزراعة، وتوسيع المراعي، واستصلاح الأراضي، واستهدفت أيضاً الرفع من مستوى قطاع الصناعة، والإسكان والتعليم وغيرها(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط،1985،387).

وقد عاد الاقتصاد الليبي إلى نظام السوق بصدور القانون رقم (8) لعام 1985ف، بشأن الأحكام الخاصة بالتشاركيات، والذي يسمح للأفراد بمزاولة النشاط الاقتصادي في شكل تشاركي أو لحساب أنفسهم (فياض،2007، 6، 7).

وسارت الخطة الخماسية (1981– 1985)، على نفس الدرب الذي سلكته سابقاتها من الخطط، حيث بلغت مخصصاتها نحو (18.500) مليار دينار ليبي، حظي قطاع الصناعة بنحوه (393) مليون دينار منها، في حين كان نصيب قطاع النفط حوالي (439.8) مليون دينار، بغية توظيف مزاياه في تنمية الأنشطة الإنتاجية(اللجنة الشعبية العامة للتخطيط،1985،140).

وقد حققت تلك الخطط إنجازات عديدة وأحدثت تغيير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وترتب علي ذلك تزايد الناتج القومي من المصروفات العامة، نتيجة لزيادة كميات النفط، وارتفع متوسط دخل الفرد من (656) دينار عام (1970 ف) إلى 3318 دينار (عام 1980ف)(برنامج الأمم المتحدة الانمائي،1999،64).

وعلى الرغم من تلك الجهود وما ترتب عليها من إنجازات، إلا أن الخطط التنموية قد تعثرت في السنوات الأولى من الثمانيات، نتيجة الأزمة النفطية، والحصار التقني، ما استوجب إعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية، كما أثر الحصار الذي تعرضت له البلاد جراء قضية لوكربي عام 1992ف والصادر عن مجلس الأمن تحت القرار رقم (748)، في تقليص العلاقات التجارية مع الدول الأخرى وترك تداعيات على كل القطاعات.

ونتيجة لتلك الظروف فقد توقف إعداد ورسم الخطط التنموية، وتم عوضاً عنها تبني أسلوب الميزانيات الإنمائية السنوية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1999،29)،إلى أن تعافى الاقتصاد الليبي، نتيجة تعليق العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا، وتحسنت أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على نمو قطاعات الإنشاء والخدمات والتمويل، وبلغت مخصصات التنمية لتلك الفترة نحو (4718.3) مليون دينار ليبي (فرحات،100،2009)،وبدأ العمل على وضع خطط تنموية للتحول الاقتصادي والاجتماعي (2006-2010ف)، ويليها البرنامج التنموي (2008- 2012)، الذي وضع من قبل مجلس التخطيط العام، (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2007،23)، ونتيجة لتنفيذ هذه البرامج والخطط حدثت تطورات في النمو الاقتصادي والاجتماعي، جعل ليبيا تصنف من بين الدول ذات الإنجاز العالي في التنمية، إلا أن البلاد دخلت في حالة من الفوضى السياسية وغياب الأمن بعد سقوط النظام، وتوقفت المحاولات لإحداث تنمية أوتصليح مسارها، كما وظهرت إخفاقات كثيرة انعكست سلباً على حياة المواطن الليبي.

إن المتأمل لجل الخطط التنموية يلاحظ بجلاء أنها تميزت بضخامة الميزانيات التي رصدت لتنفيذها، وأن الدولة أدت الدور الأبرز في التخطيط والتنفيذ، بينما غياب القطاع الخاص، كما لم يتم الارتقاء بوعي أفراد المجتمع بشكل كافٍ لما تتطلبه التنمية.

أما بعد سقوط النظام، فقد سعت وزارة التخطيط في السنوات الأخيرة إلى إعداد جملة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة النفط، ولعل أبرزها إستراتيجية الطاقات المتجددة، وخطة النهوض بقطاع الموارد المائية، وتشجيع رواد الأعمال الشباب والمـــــرأة

على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية(وزارة التخطيط، 2020، 1) إلا أن الظروف الحالية والعوائق العديدة تجعل دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي دراسة معمقة أمراً ضرورياً لتفادي تبذير الموارد ولضمان تحقيق الغايات التنموية المنشودة.

- **دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة في ليبيا:**

يحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً مما يتميز به من خصائص تجعله مؤهلاً للتأثير في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يدفع بصانعي السياسات الاقتصادية إلى التركيز على آليات تطويره، وتوفير المناخ الملائم لنشاطه.

يتكون القطاع الخاص في ليبيا من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع بعض الشركات الأجنبية، إضافة إلى عدد من المشاريع الصغيرة، وهو لا يمثل سوى حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 14 في المائة من العمالة (الأمم المتحدة، 2020، 32)، كما يؤدي دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الوطني، في حين يحتكر القطاع العام كافة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. ولاشك بأن تحقيق الأهداف المرسومة يقتضي ضرورة إشراك القطاع الخاص في التنمية والتخطيط وخلق توازن بين دوره ودور القطاع العام، ورفع كافة القيود المفروضة عليه من قبل الدولة، إضافة إلى سن وتشريع القوانين لدعمه.

- **المرأة باعتبارها عنصراً فعّالاً في التنمية المستدامة في ليبيا:**

تعد المرأة أهم الأطراف المساهمة في عملية التنمية المستدامة، إذ لا يقل دورها عن دور الرجل، كما وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين أهداف التنمية المستدامة وقضية المساواة بين الجنسين.

وقد كانت المرأة الليبية في الماضي تحتل مرتبة أقل من الرجل، رغم دورها الأساس في الحياة، إذ أنيط بها القيام بالواجبات المنزلية، كالطهي والغسيل والنسيج، ومساعدة الزوج في أعمال الرعي والزراعة، وما لبث أن تغير وضع المرأة في ليبيا بعد ذلك جراء عمليات التحديث التي شهده المجتمع، وتراجعت بعض التقاليد التي كانت تحدّ من مساهمة المرأة في عملية التنمية، فدخلت المرأة مجالات العمل وتغير نمط مساهمتها في العملية الاقتصادية.

ونالت المرأة حقها في التعليم بعد أن ضمنت التشريعات الليبية حقها في الحصول عليه، إذ صادقت ليبيا على أغلب المواثيق الدولية التي أكدت على حق التعليم للمرأة أسوة بالرجل، كميثاق الأمم المتحدة في العام 1954،

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 ،والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لعام 1966على هذا الحق، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في العالم (الأمم المتحدة، د.ت، 4).

ومع ذلك فمازالت المرأة الليبية شأنها شأن النساء في أغلب الدول، تكبلها جملة من العوائق كالموروث الثقافي، وضعف وعي المجتمع، ونظرته الضيقة لدور المرأة، إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد وغيرها، وأن تفعيل دور المرأة وإسهامها في التنمية مرهون بإزاحة تلك الحواجز والتركيز على رفع مستوى الوعي لديهم بذاتها وقدراتها، والارتقاء بوعي أفراد المجتمع تجاه قضية المرأة.

- **التشريعات باعتبارها ركيزة للتنمية المستدامة:**

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق غايات عديدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في كافة المجتمعات، وأن تحقيق تلك المرام مرهوناً بالتشريع كونه دعامة أساسية لتعزيز وخلق بيئة ملائمة لإحداث التغييرات المخطط لها بشكل جيد، كما أن تحقيق البلدان لمستويات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان رهين بسن بتشريعات قوية وقادرة في كافة الجوانب.

وقد أدت التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة في العالم إلى تغييرات جذرية شملت جميع مناحي الحياة ما أدى إلى بروز ميادين جديدة تحتاج إلى التنظيم وأنواع مستحدثة من الجرائم، جعلت لزاماً على المشرع ابتكار أطر قانونية وتطوير القوانين لتكون مرتكزاً لعملية تنموية شاملة(المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018، 5)،فتنوعت بذلك التشريعات لاسيما ما يتصل منها بالبيئة والطاقات المتجددة والاستثمار وحقوق الإنسان وغيرها.

وفي ليبيا على سبيل المثال تمّ إصدار قوانين والمصادقة على أخرى شملت مختلف جوانب التنمية منها ما يخص الجانب الاقتصادي كقانون إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط لسنة 1970ف،والقانون رقم 65 لعام 1970ف والخاص بالشركات التجارية، والقانون رقم 9 لعام 1992ف بخصوص مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وأخرى اجتماعية كالحق في التعليم مثل قانون إلزامية التعليم، والحق في العمل، والذي كفل للجنسين فرصاً متقاربة للعمل وفقاً للقانون رقم 58 لسنة 1970 ف، وأخرى تخص الجانب البيئي وتستهدف حماية البيئة، كقانون حماية البيئة وإنشاء الهيئة العامة للبيئة وفقاً للقرار رقم 15 لسنة 2003ف،والتي أنيط بها الاهتمـــــام

بالجانب البيئي ومتابعة المستجدات البيئية، والإسهام في وضع الخطط المتعلقة بالبيئة وحمايتها، كما سن القانون رقم 5 لسنة 1982 بشأن حماية الغابات، وقوانين أخرى قد لا يتسع المجال لذكرها.

- **بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا:**

تعد مؤشرات التنمية المستدامة إجمالاً معياراً لمدى الإنجازات التي تحققها أي دولة في مضمار التنمية، بل وتعكس نجاحها في تحقيق التنمية، كما تعد مرآة لمدى التأخر أو التقدم في تطبيق السياسات التنموية، وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات التنموية في ليبيا:

- **الرعايــة الصحيـــة:**

تعد الصحة في أي بلد مؤشراً هاماً من مؤشرات اهتمام الدولة بسكانها، ومطلباً هاماً يتحقق كنتاج للتنمية والتحديث عموماً، وقد جرت العادة عند الحديث عن هذا القطاع أن يتم التركيز على عدة مؤشرات كعدد الأطباء ومتوسط توقع الحياة وعدد المستشفيات وغيرها، وتلك تعكس التطور في الجانب الكمي أكثر من الكيفي.

وبالنظر إلى ليبيا، فقد كانت تعاني من تفشي جملة من الأمراض، والتي أسفرت عن وفاة أعداد كبيرة من السكان، كالكوليرا والملاريا والحمى وغيرها، إلا أن ليبيا استطاعت أن تحقق أداءً تنموياً مميزاً في العموم في مجال الصحة والتغذية في بداية السبعينيات، مما جعلها تصنف ضمن الدول ذات الإنجاز العالي في حقل التنمية البشرية، حيث وضعت استراتيجيات لتوفير الخدمات الصحية والوقائية لجميع أفراد المجتمع وسعت إلى تقديم تلك الخدمات بالمجان، ورفع مستواها وتوفير اللقاحات المتعددة للوقاية من الأمراض ومكافحتها، كما ركزت على التوعية والتثقيف الصحي، والصحة المدرسية والتدريب الصحي.

وقد تمّ التركيز على بناء المستشفيات والعيادات ومراكز الرعاية الأولية في ليبيا، حيث اشتملت الخطط التنموية على بنود تتضمن تطوير وبناء مختلف المراكز الصحية، ولعل الأرقام تعكس ذلك، حيث ارتفع عدد المستشفيات التخصصية من (12) مستشفى عام 1970 ف إلى (22) عام 2007ف، كما ارتفع عدد المستشفيات العامة والمركزية من (26) في عام 1980ف، إلى (71) في عام 2007ف، ووصل عدد الأسرة بالمستشفيات عام 2007ف (20289) سريراً، بعد أن كان عددها (7589) عام 1970ف(جامعة الدول العربية،2009، 4)، وفي عام 2015ف، وصل عدد المستشفيات التخصصية إلى(26)مستشفى(21) مستشفى عـــام، بينمـــا بلغ عدد المستشفيات المركزية إلى (18) مستشفى أمـــا عـــدد الأسرة فقد وصـــل إلى

(20689) سريراً(وزارة التخطيط،2015،25)،وتزايدت أيضاً أعداد الأطباء والممرضين والصيادلة والفنيين، وعملت الدولة على تدريبهم للرفع من مستوى الأداء الطبي.

أما عن رعاية الأمومة والطفولة فقد وضعت استراتيجيات وخطط وبرامج أسهمت في رفع المستوى الصحي لكل من الأم والطفل، وتقديم الرعاية الكاملة أثناء الحمل وبعد الولادة، وإعطاء التطعيمات اللازمة للأطفال، وتزايدت بذلك معدلات السكان الذين يتمتعون بخدمات صحية مجانية إذ أمكن للغالبية العظمى الحصول على الخدمات الصحية، ما نجم عنه ارتفاع العمر عند الولادة من (46) سنة عام 1970ف، إلى (64) عام 1995ف(برنامج الأمم المتحدة الانمائي،1999،44)، واستمر في الارتفاع ليصل (74.5)عام في 2010 ف (برنامج الأمم المتحدة الانمائي،2010،148)، و (85) عام للإناث و (81) عام للذكور عام 2017 ف(وزارة الصحة،2019،6).

إن هذا التطور والتحسن في الخدمات الطبية، والجانب الصحي عموماً، قد أسفر عن انخفاض معدلات الوفيات، ومعدل وفيات الرضع، ووفيات الأمهات، فعلى سبيل المثال انخفض معدل الوفيات من (7.8) في الألف عام 1973ف إلى أقل من (4) لكل ألف من السكان في الفترة من 2000ف إلى 2006ف(جامعة الدول العربية،2009،4)، إلا أن المعدل ارتفع قليلاً عام 2016ف ليصل إلى (4.0)، ثم (4.1) عام 2017ف(وزارة الصحة، 2019، 6)، وقد يرجع ذلك الارتفاع إلى النزاعات المسلحة التي تندلع بين الحين والآخر في عدة مناطق، وتتسبب في وقوع العديد من الضحايا من أطراف النزاع، ومن المدنيين القاطنين في مناطق الاشتباكات.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت في هذا القطاع، إلا أنه أصبح يعاني من عدة مختنقات لعل أبرزها قلة الإمكانيات، وغياب الدعم وهشاشة البنية التحتية للعديد من المرافق الصحية، وأضحت المنظومة الصحية في ليبيا لا تستجيب بالقدر الكافي لمتطلبات السكان؛ الأمر الذي دفع بالبعض إلى السفر للخارج لتلقي العلاج، وقد زاد تفشي فايروس كورونا الأمر تعقيدا، ًحيث تستقبل المستشفيات يومياً المئات من الحالات في ظل نقص الإمكانيات وقلة مراكز العزل الصحي.

- **قطـاع التعليـــم:** يعتبر التعليم متغيراً هاماً في التنمية ومؤشراً من مؤشراتها، حيث يعتمد عليه في تنمية المورد البشري الذي يمثل أحد أهم ركائز العملية التنموية، كما يكتسب الناس بالتعليم مختلف المهارات التي تتيح لهم المشاركة الفعّالة في مختلف مناحي الحياة.

وقد شهد التعليم في ليبيا انتشاراً واسعاً تحقق عبر عدة عقود، كما حدثت قفزات كبيرة في نسب السكان المتعلمين، وزيادة في عدد الوحدات والمؤسسات التعليمية، وعدد القائمين على العملية التعليمية، بل وحتى في المصروفات على القطاع، حيث تولت الدولة الإشراف والصرف على مراحل التعليم المختلفة، وكانت تقوم بصرف منح دراسية لطلبة الجامعات حتى منتصف الثمانينيات.

وقد رصدت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976–1980ف)ما يزيد عن (470) مليون دينار، صرف منها في عام 1976ف قرابة (112) مليون دينار في إنشاء المدارس والجامعات(اللجنة الشعبية للتخطيط،1980،336)، وبلغ الإنفاق على هذا القطاع في عام 1994 ف حوالي (866.1)مليون دينار، ووصل إلى (917.2)مليون دينار عام1997 ف (مصرف ليبيا المركزي،2000،24)، بينما بلغت ميزانية هذا القطاع (1225.3) مليون دينار(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2002،77)، واستمر في الارتفاع إلى أن توقف إنتاج النفط وتوقف تنفيذ البرنامج التنموي (2008 – 2012).

إن التنامي في مصروفات هذا القطاع، أدى إلى تحقيق إنجازات في الجانب التعليمي، تمثل أهمها في إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد، وتزايدت بذلك أعداد المتعلمين، كما جعلت مرحلة التعليم الأساسي إلزامية حيث صدر قانون عام (1975ف)، يقضي بجعل التعليم الابتدائي والإعدادي إلزامياً لجميع الأطفال بنين وبنات، على أن يبدأ في سن السادسة(القماطي،1978،290)، كما انخفضت معدلات الأمية للسكان البالغين من (10 سنوات فأكثر)منذ عقد السبعينات، من (50.9%) عام 1973 ف، إلى (32.4%)، عام 1984ف، وإلى(18.7%) عام 1995ف،ثم انخفضت إلى أقل من (18%)عام 2006،(جامعة الدول العربية،2009،5)، وكان التراجع الكبير للأمية بين الجنسين يرجع إلى تدخل الدولة بإقامة مراكز محو الأمية وتطوير المراكز والخدمات التعليمية.

أما معدلات الالتحاق المدرسي للسكان في السن (6–24 سنة)، فتعكس إلى حد كبير إنتاجية الخدمات التعليمية في أي مجتمع، وتعد أبرز مؤشرات التنمية البشرية، وقد كانت الانطلاقة الحقيقية لتصاعد معدلات الالتحاق في عقد السبعينيات، حيث كان (12.1%) في عام 1954ف، تم ارتفع ليبلغ (62.1%) في عام 1973ف، ووصل إلى (82%)تقريباً عام 2006ف وإلى (83.2%) في 2010ف،ثم وصل إلى(90.8%) عام 2015ف(الشريف،2018،89).

وينعكس اهتمام الدولة أيضاً بالتعليم من خلال مؤشرات عدة كعدد المدارس، وأنواعها وعدد الملتحقين بمختلف المراحل الدراسية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلبة والطالبات في كافة المراحل التعليمية في عام 1973ف 547.538 طالباً وطالبة، وكان منهم (79.32%) في المرحلة الابتدائية، و (14.53%)في الإعدادي، وبلغت نسبة الذكور في جملة الملتحقين بكافة المراحل الدراسية (61.50%)، في حين بلغت نسبة الإناث (38.49%) من الملتحقين في ذلك العام (أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط،1973،47)، في حين بلغ عدد الملتحقين بالدراسة في كافة المراحل الدراسية (2.110.923) طالباً وطالبة، في عام 2006 ف، بلغت نسبة الذكور (50.79%)، من جملة الملتحقين بكافة المراحل، بينما بلغت نسبة الإناث (49.20%)(أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط،2006،49).

يتضح بجلاء التطور الكمي في أعداد الطلبة، والطالبات في كافة المراحل الدراسية عام 2006 ف، عما كانت عليه في عام 1973 ف، كما يلاحظ تطور في نسب الإناث في كافة المراحل الدراسية، وهذا دليل على تراجع سلطة بعض التقاليد التي كانت تعيق المرأة وتحد من قدراتها ومن مساهمتها في تنمية المجتمع، كما لم تغفل الدولة عن التعليم العالي، والذي شهد تطوراً ملحوظاً هو الآخر، كما شهد التعليم الفني والتكوين المهني وباقي القطاعات تطورات كمية ونوعية.

وقد تأثر قطاع التعليم في ليبيا–كغيره من القطاعات– بالظروف السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد مؤخراً، حيث توقفت الدراسة لعدة أشهر ولحق الضرر بالعديد من المؤسسات التعليمية، واستخدم بعضها لإيواء المهجّرين جراء النزاعات المسلحة التي تندلع من وقت لآخر، كما أوجدت جائحة كورونا أكبر انقطاع في نظم التعليم في البلاد، إذ تم إغلاق المدارس لفترة طويلة في ظل غياب وتعقد ترتيبات التعليم والتعلم الجديد (التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني)، ومع عدم وجود دلائل على قرب انتهاء الأزمة.

وإجمالاً فإن التطور الذي حدث في الحالة التعليمية في ليبيا لم يكن مرتبطاً بخطة تعليمية واضحة وتكاملية بين عدد ونوع المؤسسات، ومتطلبات وحاجات المجتمع، كما تتسم المناهج الدراسية بأنها تقليدية في الغالب، وتشكو المؤسسات غياب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المراحل التعليمية تقريباً باستثناء بعض الكليات الجامعية.

قطاع الإسكان:

يعد قطاع الإسكان أحد أهم القطاعات في أي دولة، وترتبط سياسته بدور المجتمع ومسؤولياته تجاه تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وقد جاءت ملكية المسكن في قائمة الأولويات بين الأهداف التنموية للدولة الليبية، لاسيما مع ارتفاع الطلب على المسكن، نتيجة التوسع الحضري والنمو السكاني، وانتقال المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً.

وتجلت ملامح السياسية السكانية في البلاد من خلال الخطط التنموية التي تم رسمها واعتمادها، لتوفير المسكن للجميع، والقضاء على ظاهرة السكن في أكواخ الصفيح، ولعل أبرز تلك المجهودات ما تمّ إنجازه ضمن المرحلة الأولى (1970 – 1985)،والتي اتبعت سياسة مفادها أن المجتمع هو الضامن للمسكن، حيث نفذت حوالي (328) ألف وحدة سكنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1999، 91–92)، في حين اعتمدت المرحلة الثانية (1985 – 2001) سياسة أن الدولة عامل مساعد فقط ولم تعد ضامناً للمسكن، وشهدت هذه الفترة انخفاضاً في عدد الوحدات السكنية، نتيجة عدة معوقات كإلغاء المؤسسة العامة للإسكان، وعزوف المؤسسات الاستثمارية العامة عن التوسع في النشاط العقاري الإسكاني، إضافة إلى تقلص دور المصرف العقاري في منح القروض العقارية(أبوغرارة،2000،89)وقد أثرت الأزمة النفطية والحصار الاقتصادي في تدني هذا القطاع، وارتفعت بذلك تكاليف بناء المسكن أو شرائه ، لا سيما في ظل انخفاض الدخل الفعلي للفرد.

إن أبرز المعوقات التي واجهت قطاع الإسكان ضعف التمويل، لاسيما في ظل تقلص دور المجتمع في تمويل تلك المشاريع، وحدوث مشاكل في برنامج الإقراض العقاري وصعوبات أخرى تتصل بالتشريعات التي تخص هذا القطاع، إضافةً إلى الظروف الأمنية والسياسية والنزاعات المسلحة التي أدّت إلى توقف تنفيذ المشاريع السكنية القائمة، ومغادرة الشركات العاملة في مجال الإسكان والمرافق في البلاد وترك المشروعات التي تنفذها، وتأزمت بذلك مشكلة السكن في ليبيا.

القوى العاملة:

لاشك أن دراسة قضية القوى العاملة، وتتبع تطورها، يساعد في التعرف عن مستوى الأداء التنموي في أي مجتمع، ويسهم في رسم وتبني السياسات المستقبلية التي تضمن تحسين هذا القطاع وتحقيق الأهداف التنموية.

سعت ليبيا في بداية مسيرتها التنموية إلى تنويع مجالات وقطاعات الاستثمار، لتلافي الاعتماد على مصدر واحد للدخل ورصدت ميزانيات، وأنفقت المبالغ الضخمة للاستثمار الذي تطلب توظيف أعداد من الليبيين في

مختلف مجالات العمل، وشهدت هذه الأعداد تزايداً مع الوقت، لاسيما بعد قيام الدولة بتخفيض نسبة العمالة الأجنبية.

وقد شهدت القوى العاملة في ليبيا عدة تغيرات وتطورات، جاءت نتاج لظروف وتأثيرات المراحل الزمنية المختلفة، والجدول التالي يبين من أهم سمات تلك التغيرات.

جدول رقم (1) يبين توزيع العاملين ومعدل النشاط والبطالة في ليبيا

السنوات	النوع	السكان الليبيون	العاملون اقتصادياً	معدل النشاط الصافي	معدل البطالة	الباحثون عن العمل
1973 م	ذكور	1057919	394256	75.98	4.31	16988
	إناث	994453	29358	6.14	9.29	2726
	المجموع	2052372	423614	42.50	4.65	19714
1984م	ذكور	1651562	593331	71.31	3.71	22025
	إناث	1579497	87663	11.12	3.47	3045
	المجموع	3231059	680994	42.03	3.68	25070
1995ف	ذكور	2231079	895187	65.79	11.37	101816
	إناث	2158660	205769	15.65	8.61	17716
	المجموع	4389739	1100956	41.15	10.86	119532
2006ف	ذكور	2687513	1198408	64.90	21.55	258275
	إناث	2610639	477472	26.44	18.71	89319
	المجموع	5298152	1675880	45.89	12.05	347594
2012ف	ذكور	2988500	1288826	64.63	5.80	203635
	إناث	2903016	526664	27.76	14.00	73733
	المجموع	5891516	1815490	46.66	15.28	2777368

- التعدادات العامة للسكان (1973 – 1984 –1995 – 2006ف).
- المسح الوطني للسكان (2012 ف).

– كان عدد العاملين اقتصادياً في تعداد 1973ف 423614 فيما بلغ عددهم عام 1984ف، 680994، ثم وصل إلى 1100956 في عام 1995 ف، في حين بلغ العدد 1675880عام2006ف، ثم بلغ 1815490 عام 2012 ف، وهذا لا يعني أن عروض العمل تنمو بشكل سريع (فرص العمل) إنما لازالت متواضعة، وتندر بتنامي البطالة، لأن هذه الأعداد هي أقل من نصف السكان النشطين اقتصادياً.

– شهد معدل النشاط الصافي انخفاضاً من 1973ف، إلى 2006 ف، من (42.50) إلى (45.89) ثم ارتفع إلى(46.66) عام 2012ف، ويلاحظ أيضاً انخفاض معدل النشاط بالنسبة للذكور، على عكس الإناث الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً، يتماشى والاتجاه لدى الإناث نحو العمل خارج المنزل وحدوث تغير في نظرة المجتمع لهذا العمل.

– هناك زيادة في عدد العاطلين (الباحثين عن العمل) خلال الفترة (1973–2012ف)، حيث ارتفع عدد الباحثين عن العمل من 19714 باحثاً عام 1973، إلى 25070 باحثاً عام 1984ف، ووصل عام 1995ف إلى 119532 باحثاً، ثم إلى 347594 باحثاً في التعداد الذي يليه، وأخيراً وصل إلى (277368) باحثاً، ويلاحظ أيضاً أن معدل البطالة العام استمر في الزيادة خلال الفترة من 1973 ف إلى 2012ف، باستثناء عام 1984ف الذي شهد انخفاضاً عن عام 1973 ف، ويرجع في جانب منه إلى توفر فرص عمل كثيرة أمام الليبيين نتيجة الاستثمار في مختلف القطاعات والتوسع في تنفيذ المشاريع وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، أما عن ارتفاع معدل البطالة في باقي الفترات الزمنية فيعزى إلى ارتفاع نسبة السكان كبار السن منهم في سن العمل وإلى زيادة نسب مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي جراء تغيّر نظرة المجتمع لعمل المرأة لاسيما في قطاعات معينة، وإلى حدوث قصور في سياسات التوظيف، والتخطيط للقوى العاملة، وعدم ملائمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل.

وفي الواقع فإن مستويات التوظيف في مختلف القطاعات وفرص العمل كانت كثيرة طيلة عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وشملت الجنسين على حد السواء، حيث ضمنت القوانين حق العمل للمرأة وحقها في الأجر أسوة بالرجل، إلا أن هذه الفرص تراجعت مع تعثر خطط التنمية وحدوث الأزمة الاقتصادية والحصار الاقتصادي ليرتفع بذلك معدل البطالة.

- **المؤشـــــر البيئـــــي:**

تجد القضايا ذات الصلة بالبيئة والحفاظ على الموارد صداها في العديد من الملتقيات والمؤتمرات الدولية، كونها تعد بعداً هاماً وأصيلاً في التنمية المستدامة، وانطلاقاً من أنه لا توجد تنمية مستدامة بدون تنمية بشرية التي أبرز مطالبها الحاجة إلى الحفاظ على البيئة واستدامتها الأجيال القادمة.

وقد صادقت ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وحفظ الموارد وسلامة النظام الأيكولوجي للأرض، لعل أهمها ما يخص منع تلوث مياه البحر ومنع التلوث البحري، وتنظم استغلال المياه وحماية الأراضي الزراعية وغيرها، كما تم إنشاء الهيئة العامة للبيئة وعدة مراكز بحثية تهتم بدأت الشأن، إلا أن الواقع البيئي في ليبيا يحتاج إلى وقفة جادة كي تتحقق التنمية المستدامة في هذا المضمار، فليبيا ليست بمنأى عن المشاكل البيئية التي توجد في الدول الأخرى كالاحتباس الحراري، وتلوث الهواء والماء، كما وتعرضت العديد من الموارد الطبيعية للاستنزاف، والقضاء على الغابات، وتلوت مياه البحر نتيجة رمي النفايات ومياه الصرف فيها، وتزايد التصحر جراء التغير المناخي، وسوء استخدام الأراضي ونقص الأمطار(الأمين وآخرون،2012،15).

وشهدت ليبيا في السنوات الأخيرة تجاوزات عدة أدت إلى الأضرار بالبيئة لاسيما في ظل عدم الاستقرار السياسي وغياب الخطط التنموية، حيث تم إزالة الغابات، كما انتشرت القمامة والنفايات في عدة أماكن بشكل يضر بالصحة ،ويهدد الأمن البيئي بالدمار، وعليه لابد من وضع آلية وتفعيل القوانين التي تسعى للحفاظ على البيئة والموارد والثروات وتحد من الممارسات الخاطئة.

- **تحديات التنمية المستدامة في ليبيا:**

تواجه التنمية المستدامة في ليبيا العديد من العوائق ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه تحقيق هذا المطلب التنموي، والتي ينبغي معالجتها كي لا تعيق التنمية المستدامة التي تنشدها ليبيا وفيما يلي أبرز تلك التحديات:

- غياب الاستقرار السياسي في ليبيا في فترة ما بعد التغيرات السياسية والذي أثر بشكل كبير على وضع خطط تنموية فعالة، وتنفيذ أي برامج تنموية، أو استكمال المشاريع التنموية المتعاقد عليها، كما أدى إلى تزايد الإنفاق على البنود العسكرية في ظل الصراعات المسلحة التي تحدث بين الحين والآخر، الأمر الذي جاء على حساب الإنفاق على العمليات التنموية.

- هشاشة الوضع الأمني، وانتشار بعض الظواهر الإجرامية، التي تهدد الأمن المجتمعي، وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تثقل كاهل الدولة بأعباء تتعلق بإيواء المهاجرين وعلاجهم، ومكافحة الظاهرة.
- طبيعة الاقتصاد الليبي، الذي يوصف بأنه ريعي، فليبيا كما هو معلوم تعتمد في اقتصادها على النفط، والذي يعد مورداً ناضباً وفي حال توقف إمداد هذا المورد تتوقف برامج التنمية، إضافة إلى عجز الدولة على التحكم في أسعاره، كما حدث في منتصف الثمانينيات، حيث تأثرت كافة الخطط والبرامج التنموية في كل القطاعات نتيجة انخفاض أسعار النفط وعوامل أخرى.
- انخفاض معدل النمو السكاني، وعدم وجود سياسات سكانية لمعالجة هذا الانخفاض، وتنشيط النمو السكاني، وتلافي نتائجه السلبية على العملية التنموية، والتي من أبرزها ارتفاع معدل الإعالة، والبطالة وشيخوخة السكان.
- انتشار فايروس كورونا، والذي يعد تهديداً للأمن الإنساني، حيث شهدت ليبيا تزايداً في حالات الإصابة بهذا الوباء، ونجم عنه العديد من الوفيات، كما كلف الدولة أموالاً طائلة في محاولة لمكافحته، ولعلاج الحالات المصابة، كما وأدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الحدود وتعطيل الدراسة.
- ضعف الجهاز المصرفي في ليبيا، والذي من المفترض أن يؤدي الدور الفعال في عمليات التنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لمستويات معيشة الأفراد الليبيين.
- عدم فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم وتنفيذ البرامج التنموية، وعدم وجود تشريعات تكفل إسهامها في هذا المضمار.
- سيطرة واحتكار القطاع العام للعديد من الأنشطة الاقتصادية إن لم يكن كلها، وامتلاك وسائل الإنتاج عن طريق التأميم وإنشاء مشاريع اقتصادية عامة بغية الإسهام بشكل إيجابي في العملية التنموية، وغياب دور القطاع الخاص في هذه العملية.
- غياب الوعي والتثقيف البيئي، ووجود ممارسات غير رشيدة تسهم في تردي المحيط البيئي وإهدار الموارد الطبيعية في ليبيا، لعل أبرزها إلقاء المخلفات والبقايا الصناعية ومياه الصرف الصحي في مياه البحر، ما تسبب في تلوث مياه عدة شواطئ، إضافة إلى تكدّس القمامة في الشوارع وعدم وجود أماكن خاصة بها، وكل ذلك في ظل غياب دور الدولة في حماية البيئة، والحد من تلك التجاوزات.
- يعد التمويل من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة إجمالاً، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها ليبيا جراء الوضع السياسي غير المستقر.

- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات يرتكز عليها لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للقيام بمشاريع جديدة، أو التوسع في أخرى قائمة.
- الفقر: حيث يعيش ثلثا سكان ليبيا بمحاذاة خط الفقر، ولاشك أن ذلك له انعكاسات خطيرة تهدد ديمومة الحياة البشرية، وتمثل استنزافاً للموارد البيئية المتاحة بأساليب ذات انعكاسات سلبية، فالفقر يقف عائقاً أمام الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجها الناس، ما ينتج أجيالاً مثقلة بالأمراض، وغير منتجة وعاجزة عن المساهمة في العملية التنموية.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية في ليبيا تسمح بمعالجة الاختلالات في أغلب القطاعات، وتخصيص الموارد المختلفة بطرق عقلانية ورشيدة في تحسين مستوى الحياة.

- **آليات دعم التنمية المستدامة في ليبيا:**

من خلال العرض الموجز لأهم عوائق التنمية المستدامة في ليبيا، أضحى من المهم معالجة كافة الاختلالات، وإيجاد ظروف أفضل وإحداث تغييرات هامة لتحقيق الاستدامة، وفيما يلي بعض المقترحات التي تدعم تحقيق ذلك الهدف:

- القصد في استهلاك الثروات الطبيعية وحصرها وترشيد استخدامها سواءٌ في الاستهلاك أم التصدير وتطوير الصناعات المحلية والثروات الحيوانية والبحرية.
- تفعيل دور المرأة باعتبارها شريكاً في العملية التنموية، وتهيئة المناخات المواتية والظروف التي تمكنها من الانخراط في صفوف العمل التنموي في ليبيا، والسعي لتغيير المفاهيم المغلوطة عن دورها ومنحها دفعة للإسهام في خدمة البلاد.
- رفع مستوى الوعي البيئي في المسائل المتعلقة بحماية البيئة، والحد من الممارسات البيئية غير الرشيدة، وسن قوانين وتشريعات للحفاظ عليها وردع أي أنشطة تضربها.
- ضرورة وضع إستراتيجية واضحة للتنمية المستدامة، تأخذ في اعتبارها الواقع والإمكانيات المتاحة، وتهدف إلى إحداث إصلاحات في كافة القطاعات التي تعاني من اختلالات.
- وضع إستراتيجية لتنويع مصادر الدخل للدولة لخلق اقتصاد يتمتع بنمو مستدام في الحالات الطبيعية التي تخلو من الهزات الاقتصادية العالمية، والاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة المائية والشمسية، وتشجيع الاستثمار في مجالات متنوعة.

- وضع سياسات ترنو إلى القضاء على الفقر، وإخراج المواطن الليبي من براثنه ومساعدته في بناء الحصانة والقدرة على الانتقال إلى طريقة عيش مستدامة وتحسين مستوى حياته.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل على خلق فرص عمل وتحقيق الدخل للأفراد، وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا للإسهام في عملية التنمية، وتلبية الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتنفيذ برامج التنمية المستدامة الأخرى كعنصر مكمل للعمل الحكومي.
- تشخيص الواقع الديموغرافي في ليبيا، ومحاولة رسم أو تبني سياسات سكانية لتنشيط النمو السكاني الآخذ في الانخفاض منذ الثمانينيات، ومعالجة الاختلالات الديموغرافية والحد من تأثيراتها السلبية على الجوانب المختلفة والقطاعات كقطاع العمل مثلاً.
- إرساء الاستقرار السياسي في ليبيا والذي يتضمن عدة آليات كالتداول السلمي للسلطة، وبناء نظام شرعي وتوحيد مؤسسات الدولة.
- تفعيل دور المؤسسات الأمنية في نشر الأمن وفرض النظام، والحفاظ على سلامة الأفراد من الأخطار الداخلية والخارجية، ومكافحة الظواهر السلبية كالقتل والخطف والسرقات وتحقيق الأمن المجتمعي للجميع.

الخلاصـــة:

استعرضت هذه الورقة أبرز الجهود التنموية التي بذلتها ليبيا في سبيل تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وسلطت الضوء على أبرز مؤشرات التنمية المستدامة كالتعليم والقوى العاملة، والإسكان والصحة، والبيئة، كما تمّ التركيز على أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة وآليات دعم تحقيقها، في ظل الظروف الحالية.

وخلصت الدراسة إلى أن ليبيا بذلت جهوداً لا بأس بها في بعض أبعاد التنمية المستدامة في بداية مسيرتها التنموية، إلا أن هناك معيقات اعترضت سبيل تصحيح بعض المسارات، واستمرار أخرى، وجعلت التعامل مع تلك المعيقات شرطاً أساسياً لتفعيل الأداء التنموي في البلاد.

المراجـــع:

1- إبراهيم صالح وآخرون، التنمية، طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للتعليم، 1985ف.

2- أحمد السكري، محمود عرفان، التخطيط للتنمية، القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2020ف.

3- أحمد القماطي، تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية في الفترة من 1951 – 1975 ف، دراسة تاريخية تحليلية ميدانية، بيروت: الدار العربية للكتاب.

4- أسامة حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 117، 1987.

5- الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b022.html

6- الأمم المتحدة، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات، الجزء الأول،2020ف.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 1999ف.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، دليل التنمية البشرية 2009 و2010ف.

9- جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بالجامعة 1427هـ.

10-سليمان المهنا، رويدة الديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد الأول، المجلد 25، 2009 ف.

11-صلاح أبو غرارة، الإسكان في الجماهيرية، الوضع القائم وتحديات الاحتياجات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للمهندسين، ليبيا 2000ف.

12-عبد الرحمن الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ورقة مقدمة لملتقي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011ف.

13-عبد الله فرحات، خطط التنمية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، 2009 ف.

14–عبدالهادي حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد 2، العدد الأول، 2008ف.

15–على الحوات، النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية، فاليتا: شركة الجا، 1998.

16–علي الشريف، السكان والتعليم والقوي العاملة في ليبيا من سنة 1954 إلى سنة 2016ف، طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، ط2،2018ف.

17–عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 7– 8– أبريل 2008 ف.

18–فتحي الأمين وآخرون، التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، وتصدر عن جامعة مصراتة، مجلد 4 العدد 1 ديسمبر 2012ف.

19–فرحات شرننة، محاضرات في مبادئ الاقتصاد، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1980ف.

20–قيس النوري، عبد المنعم الحسيني، النظريات الاجتماعية، منشورات جامعة الموصل، 1985ف.

21–اللجنة الشعبية للتخطيط، الإطار العام لخطة التنمية بليبيا 2006 – 2010ف، يوليو 2007ف.

22–اللجنة الشعبية للتخطيط، خطة التحوّل الاقتصادي والاجتماعي 1976– 1980ف.

23–اللجنة الشعبية للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ج1–ج2، 1981 – 1985ف.

24–اللجنة الشعبية للتخطيط، مصلحة الإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973و 2006ف.

25–محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي، 1996ف.

26–محمد فياض، توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي، نموذج مقترح، مجلة دراسات في الاقتصاد، بنغازي، العدد 2، 2007 ف.

27–المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، دور التشريع في تحقيق التنمية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية، بيروت 4– 7– 2018 ف.

28–مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، والنشرة الاقتصادية الربع الثاني 2000 ف، تطور السكان والقوى المنتجة في الجماهيرية 1970– 1988ف، المجلد 40.

29-مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، مواءمة بين القديم والجديد، بيروت: معهد الإنماء العربي،1992ف.

30-المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تحديات التنمية المكانية في ليبيا، 2016.

31-نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، القاهرة: دار المعارف، 1983ف.

32-الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي 2002 ف.

33-وزارة التخطيط، لجنة التنمية المستدامة، ليبيا 2030ف، التقرير الاستعراضي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2020.

34-وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتيب الإحصائي 2015ف.

35-وزارة الصحة، مركز المعلومات والتوثيق، تقرير أسباب الوفاة في ليبيا، تحليل بيانات أسباب الوفاة السنوات 2016 – 2018، 2019ف.